

**أرامكو وبداية الوجود الأمريكي في الخليج
(السعودية دراسة تطبيقية)**

**د. كريمان محمود إبراهيم محمد
كلية الآداب - جامعة حلوان**

النفط هو المنحة الربانية لمن وقع عليهم الاختيار من شعوب الأرض
ليكونوا أصحاب تلك الثروة الطائلة ، ومن منطلق تقديرهم أو يطمعهم في
تلك الثروة أطلق كبار مسنولي الدول الاستعمارية جملا مخددة عنه :

" إن النفط ضروري كالدّم "

جورج كليمنصو

" من يملك نفط الشرق الأوسط يملك العالم "

ونستون تشرشل

" إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته "

الرئيس الأمريكي كولدرج

مقدمة

كثيرة هي تلك العلاقات الدولية ومتعددة الأسباب والدوافع التي تتشابك مع بعضها البعض إلى حد التعقيد ما يجعل معرفة الدافع الرئيسي لعلاقة ما بين بلدين يبدو أحيانا بالمهمة غير اليسيرة فارتباط المصالح الاقتصادية بالشأن السياسي ينعكس بلا شك على جوانب الحياة الأخرى لتصبح كل المنظومة مسخرة لخدمة هدف بعينه ، ولعل هذا التداخل ما منح الفرصة لأصحاب الفكر المغاير للتعبير عن رأيهم ليس بهدف درء خطر قائم أو الكشف عن حقيقة غائبة بقدر ما عبرت آرائهم عن خلاف أيديولوجي أو مذهبي وأحيانا طائفي أو عرقي ولهذا اتسمت معالجاتهم بأنها غير حيادية وتخدم مصالح ذاتية وليس وطنية، من هذا المنطلق أصبح لزاما على الباحثين في مثل هذه النوعية من الموضوعات فترة مادتهم العلمية لاستخلاص الحقائق المنزهة عن الأغراض الشخصية فتغدو الحقيقية مجردة، مرئية، واضحة يمكننا وضع أيدينا عليها والتفاعل معها فتخرج الجمل صادقة والنتائج مرجوة إنها الأمانة العلمية .

ويعد موضوع الدراسة من الموضوعات التي ينطبق عليها ما سبق، إذ صنف البعض العلاقات السعودية - الأمريكية بأنها غير متكافئة لأنها بين واحدة من دول العالم الثالث النامية، وأخرى هي قوى عظمى ولذلك فمن البديهي أن يستغل الطرف الأقوى الطرف الأضعف وهو الاستغلال الذي لم يعد مقتصرًا على مجال بعينه (المجال الاقتصادي) وإنما امتد ليشمل كافة المجالات فيما هو معروف بالهيمنة أو الإمبريالية الأمريكية، غير أن هناك جملة من الحقائق غفل عنها أصحاب هذا الرأي وهي:

أولا : لم تكن قضية هيمنة القوى العظمى وسيادتها على الآخرين وليدة الاستعمار الحديث أو الوجود الأمريكي لأنها أقدم من ذلك بكثير فقد هيمن اليونان يوما على

العالم وكذلك الرومان كما امتدت الإمبراطورية الإسلامية لتسيطر على أرجاء شتى من العالم بما فيها أوروبا وأخيرا جاءت الهيمنة الأوربية والأمريكية الممثلة في الاستعمار الحديث، واللوم لا يوجه هنا إلا للطرف الذي قبل دوماً بوضعية الضعيف وهذا الطرف لا يقتصر على دولة بعينها وإنما شمل دولا عدة بل عالم بأسره إنه العالم الثالث.

ثانياً : أنه عندما من الله على كثير من دول العالم الثالث بثروة النفط لم يتوافر لدى تلك الدول وقتها الخبرات الفنية أو الجيولوجية أو حتى الآلات الحديثة وكلها لازمة لاكتشاف منابع النفط وما بعد الاكتشاف من عمليات عدة كالاستخراج والاستعمال والنقل... إلخ في حين توفر كل ذلك عند الغرب الأوربي ومن ثم جاءت الاستعانة به من خلال شركاته المتعددة ، ولم تقتصر الاستعانة بهذه الخبرة الأجنبية على دولة بعينها فجميع الدول النفطية تعاملت مع هذه الشركات .

ثالثاً : بعدما اكتسبت المملكة العربية السعودية المهارة والخبرة الكافيتان للاعتماد على نفسها سعت للتدخل في أمور نفطها من خلال تملك شركات النفط الأجنبية وبالفعل نجحت أولاً في إيجاد نظام الشراكة الذي انتهى بالملكية التامة للدولة لكافة الشركات النفطية العاملة على أراضيها فحققت بذلك ما عجز عنه الآخرون .

رابعاً: من العبث التصور أن الطرف الأقوى سيقدم ما لديه من خبرات وتقدم علمي في مجال من المجالات كمجال النفط دون أن تكون هناك فائدة مغرية، إنه الثمن.. ثمن أنه الأقوى وأننا الأضعف .. ثمن الفرق بين العالمين ، ولذا وجب علينا جميعاً وليس دولة بعينها درء التخلف والضعف لنصبح عالم أول وليس ثالث وقتها سيصبح التعامل مع الآخر من منطلق الندية وليس التبعية .

بريطانيا ومواجهة الزحف الأمريكي على الخليج

لم تكن فكرة التواجد الأمريكي في منطقة الخليج بالأمر الهين في ظل وجود القوى العتيقة الممثلة في بريطانيا والتي كانت قد ترسخت قدمها في المنطقة منذ أمد بعيد يعود للقرن ١٧ عندما بادرت بالتعاون مع هولندا للقضاء على النفوذ البرتغالي في المنطقة ثم القضاء على هولندا ذاتها، ومن ثم غدت فلسفة البقاء البريطاني في الخليج نابعة من منطلق أنها الأحق، ولم يعد ما ينغص عليها متعة الانفراد بالهيمنة على المنطقة سوى فرنسا المنافس الوحيد وغير القوي ولكن مع نهاية القرن ١٩ تمكنت بريطانيا من القضاء عليها ، ولضمان بقاءها بادرت بعقد سلسلة من المعاهدات مع شيوخ المنطقة منحها العديد من المزايا كان أبرزها انفرادها بتقرير شئون المنطقة ومنع أي قوى منافسة من الاقتراب .

ومع مطلع القرن العشرين بأحداثه الهامة وعلى رأسها اكتشاف النفط تعزز التمسك البريطاني السابق باستمرارية بقائه في الخليج بل وشرسته في الدفاع عن هذا البقاء ما نجم عنه صعوبة زحزحة بريطانيا عن المنطقة من قبل أي قوى أخرى منافسة، لقد عدت بريطانيا نفسها في هذا الوقت أنها القوى الأعظم والأوحد، ولكنها فوجئت بظهور قوى جديدة جاءت من عالم آخر غير عالمها الأوربي من عالم جديد إنها الولايات المتحدة الأمريكية ، وهنا أدركت بريطانيا أن الموقف هذه المرة يختلف عن المرات السابقة التي تغلبت فيها على القوى الأوربية التقليدية، لأن أمريكا ليست مجرد قوى وحسب إنها إمبراطورية عظمى وهي جادة للعب دور مؤثر وحيوي ساعدها على ذلك ان المصالح النفطية لدول الخليج كانت المحرك الأساسي في علاقاتها الدولية أي أن النفط لعب في هذه المرحلة محور التنافس بين الدولتين ولهذا جاءت هذه المرحلة مختلفة تماما عن المراحل السابقة .

لم يكن في نية بريطانيا الاستسلام للغزو الأمريكي ولهذا لم يعد امامها سوى خيار المواجهة غير العسكرية كغرس قدميها أكثر فأكثر في التربة الخليجية من خلال الاستحواذ على الثروة الجديدة "النفط" وكما فعلت في السابق عندما احتكرت الامتيازات الأساسية في المنطقة المتمثلة في استخراج اللؤلؤ والإسفننج قامت بعقد معاهدتها الأولى مع شيخ الكويت في أكتوبر ١٩١٣ والتي تعهد بموجبها بعدم منح أي امتياز للنفط إلا للشخص الذي ترشحه بريطانيا، ثم أعقبها مجموعة معاهدات مماثلة مع شيوخ الخليج ، ففي مارس ١٩١٤ حصلت على تعهد مماثل من شيخ البحرين تتضمن العودة للوكيل السياسي البريطاني في البحرين لاستثمار النفط في بلاده، وشيخ قطر الذي تعهد في اتفاقية يناير ١٩١٦ بألا يؤجر أو يبيع أي جزء من أراضيه لدولة أخرى إلا بموافقة بريطانيا. وفي ديسمبر ١٩١٥ وبموجب معاهدة (دارين) تعهد ابن سعود بألا يقيم علاقة مع أي دولة أو يتنازل عن أي شبر من أراضيه إلا بموافقة بريطانيا على ذلك. وبناء على هذه المعاهدة استمر التفاهم البريطاني السعودي وباندلاع الحرب العالمية الأولى زادت أهميته بعدما أصبحت المواصلات البريطانية في خطر في ظل تهديد حاكم حائل "سعود بن صالح" المتحالف مع العثمانيين، وكان الملك عبد العزيز قد تعهد بالمحافظة على أمن وسلامة المواصلات البريطانية في الخليج ولذلك لم تتوان بريطانيا في مقابل هذا التعهد عن الوقوف إلى جانب الملك عبد العزيز في صراعه مع الشريف حسين "شريف مكة" عام ١٩٢٥ حتى تمكن الملك من ضم الحجاز وإصدار الأمر الملكي بتحويل اسم المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها إلى اسم (المملكة العربية السعودية) وبذلك أصبحت معظم أراضي الجزيرة العربية موحدة لخضوعها لنظام سياسي واجتماعي واقتصادي موحد^(١).

وأصبح البحر الأحمر عماد المواصلات البريطانية احدى حدود البلاد الجديدة (المملكة العربية السعودية) فبادرت بريطانيا بعقد معاهدة جديدة في ٢٠ مارس

١٩٢٥ تضمن لها موقفها في البحر الأحمر والجزيرة العربية في آن واحد .

لكن الشغل الشاغل للدولة الجديدة في ذلك الوقت كان توفير الموارد المالية اللازمة ومع ندرة الموارد الطبيعية وعلى رأسها الماء بدا الأمر صعبا ومن هنا كان التطلع والأمل في النفط كبيرا ولهذا اولاه الملك عبد العزيز جل اهتمامه ، ما جعل النفط يبرز في هذه المرحلة كأهم خيار اقتصادي واستراتيجي (٢) وللقيام بمهمة التنقيب عن النفط اتصل الملك عام ١٩٢٣ بالنقابة الشرقية الإنجليزية the eastern and General Syndicate limited لمنح أحد ممثليها امتياز التنقيب عن النفط في مناطق شرق المملكة العربية السعودية (٣) وبالفعل كلفت النقابة فرانك هولمز Frank Holmes ، غير ان الحظ لم يحالف هولمز، لكن فشل النقابة لم يثن الملك عبد العزيز عن الاستمرار في التنقيب وبنفس الحماس خاصة بعدما علم أن البحرين والتي تقع على مقربة من بلاده وجد بها النفط وبكميات كبيرة فأصبحت احتمالية وجوده في المملكة أكثر من أي وقت مضى، كما ان النفط عمل عمله بايران فكان سببا رئيسيا في حل مشاكلها الاقتصادية (٤) لذلك كان على هولمز معاودة التنقيب مرة أخرى وبشكل أدق، ففضى الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٢٥ ولكن دون جدوى فحتى الان لم تبح الأرض بسرها وثبت فشل هولمز وعجزه ما شجع الشركات الأجنبية الأخرى والتي كانت تراقب الموقف على الاتصال بالملك عبد العزيز وتقديم عروضها الخاصة بعملية التنقيب (٥).

واحتدمت المعركة بين الشركات المتقدمة الفرنسية والهولندية والأمريكية بل والبريطانية أيضا من أجل الحصول على امتياز التنقيب وتقاسم المناطق الغنية بالنفط وكان اكتشاف حقول النفط الواسعة في كركوك عام ١٩٢٧ أدى لقيام اتحاد دولي للاستثمار تحت مسمى (شركة نفط العراق) (٦).

وأخيرا تمكنت الشركة الأمريكية من التقدم على كل الشركات السابقة، ليس فقط بسبب فشل البعثة البريطانية الممثلة في النقابة الشرقية، ولكن أيضا لعجزها عن دفع الإيجار السنوي المتفق عليه عام ١٩٢٥ بين الجانبين السعودي والبريطاني فاعتبر الملك ذلك إخلالا بالاتفاق الممنوح للشركة وبناء عليه قرر إنهاء عقد امتيازها عام ١٩٢٨^(٧)، ولعب الرفض الأمريكي لاستمرارية الهيمنة البريطانية والفرنسية على المنطقة سببا آخر وهو الرفض الذي عبرت عنه الإدارة الأمريكية أثناء التوقيع على اتفاقية سان ريمو أبريل ١٩٢٠، ففي مذكرتها شديدة اللهجة للحكومتين البريطانية والفرنسية حذرتهما من استبعاد المصالح الأمريكية في عملية اقتسام بترول الشرق العربي^(٨).

على الجانب الآخر سعت الحكومة الأمريكية لتوطيد علاقاتها بالمملكة العربية السعودية فاعترفت بحكومة الملك عبد العزيز بن سعود في أبريل ١٩٣١ وأبدت رغبتها في الدخول مع السعودية في معاهدة صداقة وتجارة وملاحة^(٩)، لعل العلاقات الدبلوماسية تدفع بمساعيها النفطية للأمام، والحقيقة ان أمريكا كانت أكثر حظا من بريطانيا لأنها جاءت في الوقت الذي شهد مزيدا من المشاكل بين الجانبين السعودي والبريطاني وهي المشاكل التي جعلت العلاقة بينهما تتسم في هذه المرحلة بالفتور ، غير أن هذه العلاقة الفاترة كانت تتحول لعلاقة ثائرة من قبل بريطانيا في حال اقتراب آخرين لما اعتبرته مناطق نفوذها ولهذا شهدت الفترة التالية المعركة الفاصلة على النفط السعودي بين المتنافستين بريطانيا وأمريكا .

حلقة الصراع الأخيرة

بعدما بات أمر إزاحة أمريكا عن المنطقة بالمهمة المستحيلة فكرت بريطانيا في طرق أخرى غير مباشرة كتخريب العلاقة بين الجانبين السعودي والأمريكي، وبالرغم من أن الأمر بدا أكثر سهولة إلا أنه كان أكثر يئسا لأن الجانب السعودي

نفسه كان راغبا في تلك العلاقة مع أمريكا وهذا ما نسيته أو تناسته بريطانيا كما غضت الطرف عن أن مشاكلها مع النظام السعودي - كموقفها من مشكلة واحة البريمي وانحيازها للهاشميين ضد السعوديين - كانت سببا في عزوفه عن المضي أكثر في طريق العلاقات معها ولاسيما في مجال النفط بعد عرضها الهزيل الذي لم يتجاوز ١٠٠،٠٠٠ جنيه بعملة الروبية قياسا للعرض الأمريكي ٥٠٠،٠٠٠ جنيه ذهب، ويبدو ان هزالة العرض البريطاني كانت سببا في توقف العرض الأمريكي عند حد المبلغ المذكور والذي لم يرق هو الآخر للمطلب السعودي ١٠٠٠،٠٠٠ باوند من الذهب ، في نفس الوقت لم تكن أمريكا قد تأكدت بعد من وجود النفط في الأراضي السعودية ولهذا لم تكن مستعدة لزيادة المبلغ^(١٠).

وأمام تردى الأوضاع الاقتصادية الذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية العالمية وحاجة البلاد الماسة للرأسمال إضافة لانعدام الخبرة الفنية التي يمكن أن تحل محل الغرب، وأعباء الديون الخارجية قبل الملك عبد العزيز العرض الأمريكي، وبينما العلاقات الأمريكية السعودية آخذة في التعزيز حاولت بريطانيا بواسطة الدبلوماسي البريطاني Shakbrow (شكبروه) إفشال هذه العلاقة البكر بمحاولة إقناع المسؤولين في الخارجية الأمريكية بأهمية إتباع سياسة متشددة تجاه المملكة واصفا النظام السعودي بأنه " فاسد ومتخلف ومعاد للغرب " ، لكن الولايات المتحدة لم تر ضرورة للتشدد بل العكس رأت أن الضرورة تحتم رحيل بريطانيا عن منطقة الخليج وذلك عندما أعرب وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط في مذكرته* بقوله " إن القوميين العرب يعتبرون الوجود البريطاني في الخليج والأردن وجودا إمبريالي " موضحا أنه لم يكن راغبا في التلميح بأن الولايات المتحدة ترغب في مغادرة بريطانيا الخليج اليوم أو غدا^(١١):

فشلت إذن المحاولة البريطانية لتخريب العلاقات السعودية الأمريكية وعلى العكس من ذلك أخذ التقارب بين الجانبين السعودي والأمريكي يزداد يوما بعد يوم

تدعمه عوامل أخرى غير نفطية مثل مشاطرة الدولتين كراهيتهما للشيوعية كل مدفوع بأسبابه ، الولايات المتحدة تخشى من تأثير مصالحها بالتغلغل الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، أما السعودية فعداؤها للشيوعية متوقع فلأخيرة تهاجم الأديان ولا تعترف بها والسعودية ليست بلد مسلم وحسب بل هي قبلة المسلمين في كل مكان فمن الطبيعي ان تتخذ هذا الموقف العدائي^{١٢} .

أرامكو على أرض الواقع (البداية)

في ٢٩ مارس عام ١٩٣٣ منحت الحكومة السعودية شركة نفط كاليفورنيا^{١٣} الأمريكية والتي عرفت فيما بعد بأرامكو* امتيازاً رسمياً للتقيب عن النفط ، ومثل الجانب السعودي في هذا الاتفاق عبد الله سليمان (وزير المالية السعودي) والمحامي لويد هاملتون L. Hamilton عن شركة كاليفورنيا^{١٤} واختيرت الظهران مقراً لهذه الشركة^{١٥} وفي العام التالي ١٩٣٤ باشرت الشركة عملها وبدأت بالحفر بالقرب من حقل الظهران الحالي لتعثر بالفعل على النفط في العام الذي يليه في ٣٠ أبريل ١٩٣٥ بالبئر رقم (١) بالدمام لكن إنتاجه كان قليل وغير كافي لأن يكون بكميات تجارية^{١٦} فواصلت الشركة التقيب في ظروف صحراوية قاسية واستمرت على هذه الحال حتى أغلقت عامها الخامس ، وأخيراً ظهر النفط في عام ١٩٣٨ وبكميات كبيرة أنتجت الصدور التي ألهبها حر الصحراء وطول الانتظار وكان ذلك في البئر رقم (٧) بالدمام في منطقة أطلق عليها (المنطقة الجيولوجية العربية) واستقبل الملك هذا الخبر بسعادة غامرة لاسيما وان هذا البئر عد أكبر بئر بترولي منتج في المنطقة العربية بل وثبت أن امتياز نفط الإحساء كان أغنى امتياز نفطي في العالم وبدأت البلاد في تصديره منذ عام ١٩٣٩^{١٧}

لم تستقبل بريطانيا هذه الأخبار بنفس السعادة وأطلقت آخر محاولة يائسة لإزاحة شركة نفط كاليفورنيا والحلول محلها ولهذا قدر للفترة التالية أن تشهد جولة أخرى وأخيرة من جولات التنافس الأنجلو أمريكي مع ملاحظة أنها لم تكن بنفس القوة السابقة لأن امتياز النفط أصبح عمليا بيد أمريكا فبعد رفض العرض البريطاني الذي تقدمت به شركتها الأنجلو فارسية في عام ١٩٣٦ والذي عرضت فيه ٦ ملايين جنيه ثمنا لامتياز نفط الإحساء - علما بأنه لم يكن لدى الشركة القدرة على دفع هذا المبلغ في حال موافقة الملك عبد العزيز الذي لم يغريه هذا العرض رغم احتياجه للأموال في هذه الفترة تحديدا - وبالرغم من ذلك أعادت بريطانيا الكرة عندما تقدمت شركة نفط العراق البريطانية بطلب الحصول على امتياز النفط في المنطقة المحايدة السعودية - الكويتية ، والسعودية - القطرية ، بالإضافة للربع الخالي ، وهنا تصدت لها شركة نفط كاليفورنيا التي قررت بعد إفشالها للمساعي البريطانية توطيد وجودها ببناء أنبوب طوله (٣٩ميل) لنقل النفط من آباره في الدمام إلى الساحل لينقل إلى البحرين واختيرت منطقة " رأس التنورة " لتكون نهاية الخط ، وشهد شهر مارس ١٩٣٩ رسو أول ناقلة نفط في الميناء ، لقد كان نجاحا حمل في طياته دليلا جديدا على أن ثقة الملك عبد العزيز وتفضيله لشركة كاليفورنيا دون غيرها كان في محله^{١٨}.

أرامكو والعلاقات الدبلوماسية

لم يكن طموح شركة كاليفورنيا ليقصر على المجال النفطي فإليها يرجع الفضل في دفع العلاقات السعودية الأمريكية للانطلاق إلى كافة المجالات ، وانصب اهتمامها في البداية على الحقل الدبلوماسي وحتى هذا الوقت كانت العلاقة الدبلوماسية بين الجانبين ممثلة فقط من خلال الاتفاقية التي وقعها سفير البلدين في نوفمبر ١٩٣٣ والتي نصت على منح الممثلين السياسيين لكلا الدولتين حق التمتع

بالامتيازات والحصانات المستمدة من القانون الدولي بالإضافة لمعالجة الأمور المتعلقة بالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات وكل ما يتصل بالتجارة والملاحة^{١٩}.

أي أنه لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي بين البلدين بالرغم من أن اتفاقية لندن الموقعة بين الجانبين فبراير ١٩٣١ بهدف الاعتراف بحكومة المملكة العربية السعودية تضمنت إقامة علاقات وتمثيل دبلوماسي بينهما إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث حتى تدخلت بل وأصرت شركة كاليفورنيا على إقامة علاقات دبلوماسية خاصة بعد زيادة الإنتاج النفطي عام ١٩٣٨ والذي وصل لأربعة ملايين طن وما ترتب عليه من زيادة عدد الرعايا الأمريكيين العاملين بالسعودية ، وتطور آخر أيضا أضعف الإدارة الأمريكية بصحة نصائح كاليفورنيا بل والتحرك سريعا لتفعيلها وهو محاولات الاقتراب الياباني والألماني^{٢٠} ولهذا جاءت موافقة الرئيس الأمريكي روزفلت لوزير خارجيته كورد هيل باعتماد الوزير الأمريكي مستر فيشى في مصر لدى السعودية مع احتفاظه بوظيفته في مصر وعين فيشى في يوليو ١٩٣٩ مبعوثا فوق العادة ووزيرا له كافة الصلاحيات لدى السعودية وردت السعودية بالموافقة وفي ٦ فبراير ١٩٤٠ قدم فيشى في مقابلة رسمية مع جلالته في جدة أوراق اعتماده^{٢١}.

وفي فبراير ١٩٤٢ حل كيرك الذي كان يعمل وزيرا مفوضا في القاهرة محل فيشى في السعودية مع احتفاظه بمنصبه في القاهرة واستلزم ذلك تعيين شخص ينوب عنه أثناء غيابه في القاهرة فتم تعيين (جيمس موسى) الذي كان يعمل بالسفارة الأمريكية بطهران ليقوم بوظيفة السكرتير الثاني وقنصل عام في جدة ، ثم تقدم كيرك لحكومة المملكة بطلب إنشاء مفوضية أمريكية وجاء رد المملكة بالموافقة لتمارس المفوضية التي أقيمت في جدة وظيفتين دبلوماسية وقنصلية ،

وبذلك أصبح موسى أول دبلوماسي أمريكي مقيم منذ مايو ١٩٤٢ وهو تاريخ بدأ العمل بالمفوضية الأمريكية بجدة وتم إخطار كافة السفارات الأجنبية بجدة بهذا الأمر^{٢٢}.

مهد إنشاء المفوضية الأمريكية تطلع الجانب الأمريكي لرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي فقام وزير الخارجية الأمريكي مستر هيل الذي كان على اتصال مع شركة كاليفورنيا بمناقشة الموضوع مع الرئيس الأمريكي روزفلت وبعد أن حصل على موافقته رفع الطلب للملك عبد العزيز بأن يكون مستر موسى القائم بالأعمال في جدة وزيرا مفوضا ، وقد وافق الملك ليرتفع بذلك مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين من قائمقامية إلى مستوى مفوضية وقد وافق ذلك شهر مايو من العام ١٩٤٣^{٢٣} ، ومع مطلع العام التالي ١٩٤٤ والذي شهد تحول اسم شركة " ستاندرد أويل كاليفورنيا" لاسم "أرييان أمريكان أويل كومباني" واختصر باسم "أرامكو"^{٢٤} أبدت الحكومة الأمريكية بتأثير من أرامكو رغبتها لدى الحكومة السعودية في إنشاء قنصلية أمريكية في الظهران، وفي أغسطس وافق الملك عبد العزيز على هذا الطلب بعد أن كان قد سبق وأن رفضه أكثر من مرة في ١٩ أغسطس و ٢٦ سبتمبر و ١٢ أكتوبر ١٩٤٣، وعين " باركر هارت " نائب قنصل في الظهران لتعد بذلك القنصلية الأمريكية في الظهران التمثيل الدبلوماسي الوحيد خارج مدينة جدة ، وفي عام ١٩٤٦ قامت المملكة بفتح مفوضية لها في واشنطن^{٢٥} ويتضح مما سبق أن كل خطوة على صعيد التقارب السعودي الأمريكي كانت تنعكس على المجال الدبلوماسي فترتقى به لدرجة أعلى حتى أنه لم يبق في السلم الدبلوماسي سوى المرحلة الأخيرة وهي درجة السفارة وقد كان عندما أطلق الملك عبد العزيز موافقته على إقامة السفارة الأمريكية بجدة عام ١٩٤٩^{٢٦}.

من النفط إلى التسليح

لعل الحديث عن العلاقات أو الاتفاقيات العسكرية التي جرت بين البلدين يجرنا حتماً للحديث عن موقف السعودية من الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن ما حصلت عليه المملكة من منح عسكرية جاء نتيجة لموقفها من تلك الحرب وهو الموقف الذي بدا متعاطفاً مع الولايات المتحدة ودول الحلفاء^{٢٧} إلى حد منح واشنطن جملة من التسهيلات العسكرية كحق استعمالها للمجال الحيوي السعودي ، وجاء رد الإدارة الأمريكية بإضافة السعودية لقائمة الدول المسموح لها الحصول على مساعدات الإعارة والتأجير^{٢٨}

ومع طول فترة الحرب وتورط العديد من الأطراف وتأزم الموقف بالنسبة لأصدقاء أمريكا (بريطانيا وفرنسا)، وقلّة الموارد فالحرب تستنفذ كل شيء بدأ النفط السعودي على جانب كبير من الأهمية وليس أدل على ذلك مما قاله وزير البحرية الأمريكية " وليام نوكس" في مارس ١٩٤٤ : أن الحرب جعلت حكومة الولايات المتحدة أكثر قلقاً تجاه النفط ، كما أن الرئيس روزفلت أعرب أثناء اجتماعه بإدارته عام ١٩٤٣ أن النفط ستكون له أهمية كبرى في المستقبل . لعل الإدارة الأمريكية كانت تدرك ان انقطاع النفط لن يؤدي لارتفاع التكلفة فحسب بل إن العالم قد يتعرض لأزمة اقتصادية عالمية كذلك التي حدثت في عام ١٩٢٩ ، ومن ثم أصبح للسعودية مكانة لدى الولايات المتحدة لا تضاهيها مكانة أي دولة أخرى فهي أهم مصدر نفطي لها ، وفي مقابل تأمين حصولها على النفط كان على الولايات المتحدة أن تؤمن للدولة السعودية مطالبها وعلى رأسها احتفاظ السعودية باستقلالها ، وهو المطلب الذي تحدث عنه الملك عبد العزيز صراحة في لقائه التاريخي بالرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت في منتصف فبراير ١٩٤٥ بمنطقة البحيرات المرة عند مدخل قناة السويس بمدينة الإسماعيلية بمصر ، فجاء على لسان الملك حسب رواية

"وليم إيدى" الوزير الأمريكي المفوض بالسعودية : إن المطلب الوحيد لدولته وشعبه هو الاستقلال فلم يسبق لبلده أن خضعت لاحتلال أو حماية كما خضعت معظم البلاد العربية الأخرى وأنه بدون هذا الاستقلال لا يستطيع أن يطلب صداقة مشرفة لأن الصداقة لا تقوم بغير احترام متبادل ومتكافئ^{٢٩}.

نعم كانت هذه كلمات الملك عبد العزيز إنها أعظم من أي فلسفة لقد دفعته ظروف الحرب للخوف على استقلال بلاده بعدما رأى على اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى توطيد الغرب الأوربي لمكانته الاستعمارية في البلاد العربية فربما يتكرر نفس الموقف مع بلاده ، ولذلك فهو يستحق ما قاله عنه الرئيس روزفلت بعد دفاعه المستميت عن القضية الفلسطينية ، فوقف روزفلت أمام المجلس التشريعي قائلا " إن ما عرفته من عبد العزيز ابن سعود عن فلسطين في خمس دقائق أكثر مما كنت أستطيع معرفته بتبادل ثلاثين أو أربعين رسالة"^{٣٠} ولهذا كانت استجابة الرئيس الأمريكي سريعة وحاسمة حينما صرح معبرا عن هذا الموقف " ان الدفاع عن السعودية مسألة حيوية للدفاع عن أمن الولايات المتحدة"^{٣١} . وجاء هذا التصريح بعد ان قررت الإدارة الأمريكية تزويد المملكة العربية السعودية بالأسلحة اللازمة للدفاع وبأسرع وقت ممكن وهو ما سمي بالتحالف العسكري بين الجانبين الذي بدا ضروريا أكثر من أي وقت بسبب احتمالية هجوم القوات الهاشمية الحاكمة في الأردن والعراق على السعودية^{٣٢} وبناء عليه وقع الجانبان عددا من الاتفاقيات العسكرية التي وفرت فيها الولايات المتحدة للسعودية عددا كبيرا من شحنات الأسلحة الحديثة وبعثات التدريب العسكري وأبرز هذه الاتفاقيات:

- اتفاقية عام ١٩٤٤ وفيها وصل للسعودية ١٦٠٠ بندقية و ٣٥٠ ألف طلقة ذخيرة وبعثة تدريب عسكرية أمريكية بقيادة الكولونيل جاليت شومير .

- اتفاقية عام ١٩٤٥ وفيها سمحت السعودية للرعايا الأمريكان ببعض الأنشطة دوناً عن رعايا الدول الأخرى ، ووافقت السعودية على مقترح أمريكي ببناء قاعدة في الظهران .

- اتفاقية عام ١٩٤٧ وفيها سمح ولأول مرة بوجود قاعدة أجنبية في الجزيرة العربية وجددت هذه الاتفاقية في أعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٠م .

- اتفاقية عام ١٩٦٢ والمعروفة باسم اتفاقية الفانتوم وفيها زودت أمريكا السعودية بسرب من طائرات الفانتوم .

هذا بالإضافة لعدد آخر من الاتفاقيات كاتفاقية تحديث الحرس الوطني عام ١٩٧٣، واتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٤.^{٣٣}

وكما وفرت الاتفاقية سلفة الذكر للسعودية احتياجاتها الأمنية ضمنمت في نفس الوقت للإدارة الأمريكية حماية مصالحها النفطية من خلال تواجدها الأمني وتزامن ذلك مع اكتشاف نفطي هائل وهو حقل الغوار الذي اكتشف في عام ١٩٤٨ وعد أكبر حقل لإنتاج النفط على مستوى العالم إذ بلغ طوله ١٧٠ ميل وعرضه ٢٠ ميل^{٣٤}، وفي نفس العام حصلت شركتان أخريان من شركات الزيت الأمريكية على حصص في أرامكو فأصبحت حصة (سوكال) بموجب الترتيب الجديد ٣٠% وحصة كل من (إكسون) و(تكساكو) ٣٠% وحصة (موبيل) ١٠%^{٣٥}.

خط التابلاين وإعادة تقييم العلاقة مع أرامكو

أدت زيادة إنتاج النفط للتفكير في إنشاء خط بديل عن النقل بالسفن وهو (خط التابلاين) أطول خط في العالم إذ بلغ طوله ١٠٦٨ ميلاً وهو أوفر من البواخر في نقل النفط وأقرب لأسواق أوروبا ، ويبدأ الخط من مواقع الإنتاج بالمنطقة

الشرقية (أبقيق) إلى ميناء الزهراني ببلنجان مارا بالأردن وسوريا واتفقت أرامكو مع الدول التي سيمر الخط بأراضيها على زيادة عائداتها عوضا عن استخدام أراضيها . وشرع في تنفيذ الخط عام ١٩٤٧ لينتهي العمل منه في عام ١٩٥٠، وفي العام التالي تدفق النفط عبر هذا الأنبوب^{٣٦} وقد أدت زيادة الإنتاج لزيادة دخل المملكة ، لكن هذه الزيادة مقارنة بأرباح أرامكو تعد رقما صغيرا ، هذا خلاف الإعفاء الضريبي والجمركي الممنوح للشركة منذ عام ١٩٣٣ ما حدا بالملك سعود لإعادة النظر في بنود عقد الامتياز الذي سبق وأن وقعته الحكومة السعودية مع شركة أرامكو وتشريع عقد جديد يحقق للملكة وضعية عادلة ، وبالطبع لم يكن الموضوع سهلا لدرجة أنه استغرق السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٣ بسبب رفض أرامكو للطلب السعودي وهو الرفض الذي دفع الملك لاتخاذ قرار بمطالبتها بدفع ما عليها بأثر رجعي أي منذ بدء العمل بالخط وحتى تاريخ التقدم بالطلب عام ١٩٥٧، وكان المبلغ المطلوب ١٠٣ مليون دولار وهو ما رفضته أرامكو بل وطالبت برفع القضية للتحكيم وهو ما اعتبرته حكومة المملكة تدخل في الشأن الداخلي السعودي فالنفط سعودي وعلى أرض سعودية، وإزاء تصميم الجانب السعودي على موقفه تراجعت أرامكو وقبلت بحل الموضوع لا عن طريق التحكيم ولكن بالمفاوضات المباشرة مع الجانب السعودي التي انتهت بتوقيع اتفاقية جديدة منحت فيها السعودية نصف صافي أرباح أرامكو ثم جددت في عام ١٩٦٣ وهو ما يعد انتصارا لإرادة المملكة.^{٣٧}

ولكن اتضح ان ما حصلت عليه المملكة من أرباح كان أقل بكثير من السعر البيع الأصلي لأن نصيب المملكة جاء نتيجة لزيادة الضخ وليس بسبب زيادة السعر (علما بأن أرامكو هي التي كانت تحدد التسعيرة العالمية للبترول)، في حين حققت أرامكو الربح مرتين، مرة بسبب زيادة الإنتاج، ومرة أخرى بسبب

زيادة السعر إزاء ذلك قررت حكومة المملكة مشاركة أرامكو^{٣٨} وكافة الشركات البترولية العاملة في السعودية ، وتمهيدا لذلك أنشأت حكومة المملكة وزارة البترول والثروة المعدنية في عام ١٩٦٠ لتكون عين الحكومة في مراقبة الأمور النفطية والاستفادة من مقدرات البلاد الاقتصادية وبالتالي وقع على كاهلها كافة المهام النفطية بدءا من التنقيب مرورا بالحفر وصولا للإنتاج وإنهاء بتنفيذ سياسة الدولة فيما يتعلق بالتصدير وتحديد السعر^{٣٩} ولم يكن ذلك بدوره الهدف النهائي للملكة ففكرة الشراكة كانت مجرد مقدمة لتحقيق رغبة المملكة في تملك أرامكو كما صرح بذلك وزير النفط السعودي آنذاك^{٤٠} بقوله "إن حكومة المملكة مصممة على أن تستعيد هذه الحقوق كاملة"^{٤١}.

ولتحقيق ذلك سعت الدولة السعودية للتعاون مع الدول المنتجة للبترول لانتهاج سياسة موحدة تركز على حماية مصالحهم المشتركة بعمل مؤسسي يحقق هذا الهدف، فكان ذلك اللبنة الأولى لإنشاء منظمة الأوبك عام ١٩٦٠^{٤٢} التي حملت على عاتقها منذ لحظة تأسيسها عبء تصحيح العلاقات غير المتكافئة مع شركات النفط ومنع تسلطها وتلاعبها بدول المنطقة والذي بدا واضحا في سعيها المستمر لتخفيض سعر البترول كما حدث في عامي ١٩٥٩، ١٩٦٠ عندما قامت أرامكو بتخفيض سعر البترول دون أن تهتم بإخبار حكومة المملكة أو الحصول على إذن مسبق منها ما دفع بالأخيرة للتحرك من أجل الحد من السلطة المطلقة التي كانت ممنوحة لأرامكو بالمشاركة المتكافئة التي تمنح المملكة إمكانية التدخل في رفع السعر وأيضا في القيام بعمل جماعي تجسد في حشد دول المنطقة المنتجة والمصدرة للبترول لمساندة المملكة في موقفها ضد أرامكو فكان هذا أكبر ضغط واجهته شركة أرامكو ولكنه ليس الوحيد إذ سعت حكومة المملكة للتعاقد مع شركات نفطية أخرى غير أمريكية بل ومنافسة لأمريكا مثل الشركتين اليابانيتين

(الشركة العربية المحدودة وشركة جيتي للزيت)، والشركة الفرنسية (أوكسي راب) فكان هذا ضغط آخر أكبر وأشد على شركة أرامكو انتهى بانتصار المملكة في تحقيق مساعيها^٣، فكان انتصارا مدويا عاد بالخير لا على المملكة فحسب بل على كل الدول النفطية سيما دول الأوبك التي كانت بمثابة كيان أثبت أنه عملاق منذ لحظة ولادته. وهكذا اتسمت مرحلة ما بعد عام ١٩٦٠ باختلافها التام عن العقود السابقة التي شهدت انخفاضا حادا في سعر النفط خاصة عقد الخمسينات الذي زاد فيه العرض إلى حد فرض المستثمرين لشروطهم على السوق البترولية فنتج عن ذلك وقوع أضرار اقتصادية بالغة لاقتصاد المملكة وكل الدول البترولية بالعالم الثالث^٤.

أجبر هذا النجاح لمنظمة الأوبك الدول الأوربية على الاعتراف بها واحترامها بعد أن تظاهرت عند تأسيسها بعدم الاهتمام^٥، أما حكومة المملكة فمضت بعد هذا الإنجاز لتحقيق نجاحات أخرى مثل مجموعة المكاسب النفطية التي حصلت عليها عام ١٩٧٣ كنتيجة من نتائج الحرب وهو حصولها على ٢٥% فائدة من شركة أرامكو يتم دفعها من النفط، لكن كل ذلك لم يثنيها عن الهدف الرئيسي وهو امتلاك ثروتها النفطية بالكامل ولتحقيق ذلك تحركت المملكة بشكل هادئ وسياسة واعية تمثلت في إعداد الكوادر الوطنية لتحل محل الكوادر الأجنبية في كل المراحل النفطية دون الحاجة للقرات الهوجاء كمقاطعة شركة أرامكو وإعلان الحرب عليها، أو تأميمها، وقد وفرت هذه السياسة الحكيمة على المملكة العديد من المتاعب لعل أبرزها:

- أنه ليس من الحكمة في هذه المرحلة التأسيسية الاصطدام بقوى عظمى .

- أن الكونجرس كان قد وافق على إصدار قانون بمعاقبة الدول التي تؤمّن الشركات العاملة على أراضيها ما يعنى خوض المملكة لحرب قانونية مع الولايات

العدد الحادى والثلاثون

المتحدة الأمريكية في حين أن برنامج التنمية الذي وضعته المملكة ضمن أولوياتها كان أولى بالوقت والجهد والمال الذين سيهدروا في هذه القضية.

- إذا كانت هناك طرق ووسائل تكتيكية تؤدي للوصول إلى الهدف فلماذا الحلول غير السلمية؟

وبالفعل ما أن حل عام ١٩٨٠ إلا وكانت حكومة المملكة قد امتلكت شركة أرامكو تماما أي بنسبة ١٠٠% وأبقت على موظفي الشركة الأمريكيان بنفس المعاملة الحسنة ولكن كموظفين لدى المملكة ، وبذلك اكتملت السيادة الوطنية بالاستحواذ على السيادة النفطية إنها معجزة تستحق الثناء واقتفاء أثرها .

أرامكو والتنمية

التنمية هي عملية حضارية ترتقى بالمجتمعات إلى حد الرفاهية، وقد ارتبط ظهورها بالطفرة النفطية التي جاءت بمجموعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلاحمت مع بعضها البعض بفعل خضوعها للتنمية الحديثة ما قاد في النهاية للانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والبداءة إلى التقدم والتحضر.^{٤٦}

ولا يعنى ارتباط التنمية بالنفط أنها بدئت مع اكتشاف النفط لأنه منذ اكتشافه وحتى عام ١٩٥٠ لم يتوافر للملكة العائد المادي المشجع للقيام بعملية التنمية نظرا لضآلة دخلها بسبب استحواذ شركات النفط على بترول المنطقة، ولكن بعد عام ١٩٥٠ وإثر عقد الشراكة زاد دخل المملكة بشكل ملحوظ فقفز من حوالي ٣٩ مليون دولار عام ١٩٤٩ لحوالي ٥٦ مليون دولار عام ١٩٥٠^{٤٧} ما سمح بتشكيل الهيكل التنموي في كافة القطاعات ولكن حكومة المملكة انطلقت من أهم قطاع وهو

القطاع الاقتصادي لأنه بنجاحه يمكن الانفتاح على المجالات الأخرى ونظرا لأهمية هذا القطاع فسنتناول كل جانب من جوانبه على حدى.

١- القطاع الاقتصادي :

أ - الزراعة: لأنها عصب الاقتصاد فقد كانت البداية من عندها وبمساعدة أرامكو، ففي عام ١٩٥٥ أسست أرامكو قسم خاص يهتم بالمساعدات الزراعية المتمثلة في إنشاء المزارع النموذجية وتقديم العون والإرشاد الزراعي وإنشاء محطة التجارب الزراعية في القطيف والهفوف ، وأقامت فى عام ١٩٦٢ في حرض مشروع الفيصل النموذجي^{٤٨} وبواسطة أرامكو تم تشجيع المزارعين على استخدام الماكينة الحديثة وطرق الري المتطورة وتدريبهم على استخدام الأسمدة للعناية بالزراعة وسبل معالجة الآفات، وفى عام ١٩٥٦ خطت أرامكو خطوة أبعد في هذا المجال حينما قامت بدراسة علمية ميدانية في أسباب الأمراض التي تصيب الأشجار والنخيل والنباتات وسبل علاجها، أي أن أرامكو هي التي وقفت خلف المزارع السعودي في هذا الوقت المبكر لدفعه للأمام في المجال الزراعي وذلك بمده بأحدث التقنيات^{٤٩}

ب - الصناعة: أيقنت شركة أرامكو منذ حصولها على عقد الامتياز عام ١٩٣٣ أنها تعمل في أرض تخلو من الأيدي العاملة المتقنة لمهامها ، خاصة وأن طبيعة أعمالها تختلف عما ورثه السكان من مهن تقليدية لا تمت بصلة لأعمال الشركة الخاصة بالحفر والتقيب والاستكشاف وتشغيل ومراقبة وصيانة ، وهي تعتمد في ذلك على قلة من المهندسين المحليين من قارات بعيدة أو بعض البلاد العربية، ولذلك بادرت الشركة بتدريب العمالة السعودية تدريبا مبدئيا في مواقع حفر الآبار، ثم قامت - في اواخر أربعينات القرن الماضي - بإنشاء مراكز وورش للتدريب على مختلف المهن الفنية وألحقت بهذه المراكز والورش مكاتب كما حدث في بقيق

١٩٥٥، والظهران ١٩٥٦، ورأس تنورة ١٩٥٧، وفي عام ١٩٥٠ تخرج من مراكز التدريب تلك أربعة آلاف موظف سعودي تلقوا التدريب على ١٤٤ حرفة ومهنة مختلفة، ومع تزايد النفط واستخدام المزيد من الأجهزة المعقدة التي تطلب تشغيلها مهارات فنية عالية قامت الشركة بافتتاح مدرسة عام ١٩٥٣ أسمتها "مدرسة التدريب المهني لعمال المقاولين" وتخصصت في تزويد الشركة بحاجتها من الأيدي العاملة في أعمال اللحام والكهرباء والسباكة والنجارة وتوضيب الأنابيب والصفائح المعدنية وغيرها واستهدفت الشركة من تلك المدرسة سد العجز في نقص الأيدي العاملة وتشجيع المقاولين وأصحاب الصناعات المحلية على القيام بأعباء الأعمال المساندة، وأثمرت تلك الجهود في عودة القطاعات المهنية الواسعة التي يقوم عليها قطاع صناعة النفط بكل منشآته ومرافقه وأعماله المساعدة^{٥٠}

لم تغب كل تلك الإجراءات والتطورات عن أعين السلطات السعودية التي كانت دائمة التدخل خاصة إذا ما وجدت شكاوى من قبل العمال والموظفين السعوديين تجاه شركة أرامكو مثلما حدث وتدخل الملك سعود عام ١٩٥٣ وطالب شركة أرامكو بالموافقة على توصيات اللجنة الملكية المشكلة للظرفي تظلمات عمال أرامكو وموظفيها السعوديين واستجابت أرامكو للأمر الملكي ونفذته في الحال^{٥١}، ولعل الانتقال بعد ذلك لمجال الصناعات البتروكيميائية ما يشير لحدوث طفرة في مجال الصناعة وفرت هي الأخرى مزيد من فرص العمل، غير أن هذه المرة كانت الحاجة أكبر للمتعلمين من ذوى الخبرة^{٥٢} فكان ذلك سببا رئيسيا للاهتمام بمجال آخر لا يرتبط بالصناعة فقط ولكن بكل مجالات الحياة إنه التعليم .

٢- التعليم : من منطلق إدراك المملكة لأهمية التعليم البالغة وللحاق بركب الدول المتقدمة شجع الملك سعود شركة أرامكو على تأسيس برامج تعليمية متنوعة بدأت بإنشاء المدارس^{٥٣} بمعدل مدرستين كل عام ، ثم قنن هذا المشروع باتفاقية وزارة

المعارف السعودية مع شركة أرامكو عام ١٩٥٣ بإنشاء مدارس تعليمية لأبناء موظفيها الذين أخذوا في التزايد والتزمت الحكومة في هذا الاتفاق بتقديم الأرض في المناطق التي تقطنها أغلبية موظفي الشركة ، في حين التزمت أرامكو بتصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة المدارس ودفع رواتب المدرسين والإداريين العاملين بها^{٥٤} ، وكانت أول مدرسة أنشأتها أرامكو بموجب هذا الاتفاق " مدرسة الدمام الابتدائية الثانية " التي افتتحها الملك سعود في نوفمبر عام ١٩٥٤ ثم مدرسة الخبر الثانية ، وفي عام ١٩٥٩ شمل البرنامج التعليمي المدارس المتوسطة في الهفوف ومنها لباقي أرجاء المنطقة الشرقية، أما الإنجاز الأهم أن جرى التفكير ذاته بالنسبة لمدارس البنات تمشيا مع سياسة المملكة في الانطلاق لتعليم الفتاة فالتزمت الشركة في أواخر عام ١٩٦١ ببناء مدارس تفي بحاجة بنات موظفي الشركة فأقيمت أول مدرسة ابتدائية للبنات في بلدة رحيمة ، تلتها مدرسة أخرى بالخبر^{٥٥} .

شكلت هذه المدارس والتي تعد نموذجا متميزا للمؤسسات والدور التعليمية أرضية تعليمية ساندت الشركة من ناحية وأسهمت في دعم مسيرة التعليم في المملكة من ناحية أخرى وكانت النتيجة هي تقليص مساحة الأمية ، خاصة وأنها لم تتوقف عند هذا الحد بل واصلت المسيرة فأُسست " جامعة الملك فهد للبترول والمعادن " والتي تعد إحدى الصروح العلمية المتخصصة لا في المملكة وحسب بل في العالم العربي ونواة هذه الجامعة " كلية البترول والمعادن " التي افتتحها الملك فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٦٥ والتي تخصصت في اتقان كل ما يخص البترول والمعادن بل وتشجيع الأبحاث العلمية في هذين الميدانين ، ثم توالى بعد ذلك إنشاء الجامعات والمعاهد العلمية حتى ملأت أرجاء المملكة^{٥٦} .

٣- الإعلام : لم تقتصر النهضة العلمية والثقافية على مجال التعليم بل امتدت للإعلام بشتى فروعها فشهد حقل الصحافة ميلاد أول صحيفة يومية عام ١٩٥٢ هذا

إلى جانب الجريدة الرسمية الأسبوعية والصادرة منذ عام ١٩٢٥^{٥٧} ، أما الإعلام المرئي فتمثل في انطلاق أول محطة تلفزيونية تبث في منطقة الخليج وهي محطة تلفزيون ارامكو التي عرفت فيما بعد بالقناة رقم (٣) وكان ذلك في ١٦ سبتمبر ١٩٥٧ أي قبل محطة تلفزيون المملكة بعدة سنوات ، أما المحطة الإذاعية فكانت متواجدة منذ عام ١٩٤٩^{٥٨} .

٤- الصحة: جاء اهتمام أرامكو بمجال الصحة بعدما تعرضت المنطقة الشرقية في الفترة من ١٩٤١-١٩٥٥ لوباء الملاريا في الوقت الذي لم تتوفر فيه للدولة السبل لمقاومة هذا الوباء فاستعانت بأرامكو ، فهبت الأخيرة بتجهيز حملة كبرى للقضاء على هذا الوباء فأنشأت مركزا للعلاج عام ١٩٤٢، والعديد من العيادات والتي استمرت في تأسيسها حتى بعد القضاء على الوباء حتى وصل عددها مع نهاية عام ١٩٨٣ لثلاثة عشر عيادة إضافة لعدد آخر من عيادات الأسنان والصيدليات والمستشفيات^{٥٩}

٥- الرياضة: تعد أرامكو هي مؤسسة الرياضة في المنطقة الشرقية خاصة والمملكة عامة ، وكان ذلك في منتصف ثلاثينات القرن الماضي عندما شرعت في إقامة مراكز رعاية الشباب وعين الأستاذ عبد الله فرج الصقر كأول مدير لمكتب رعاية الشباب بالمنطقة الشرقية . وبالنسبة لأنواع الرياضة التي مورست احتلت كرة القدم الصدارة ومارسها في البداية موظفو الشركة القدامى بدعم عيني من الشركة تمثل في توفير المياه ووسائل النقل والملابس ، أما أول نادى رياضي أسس فكان في المنطقة الشرقية وذلك قبل الحرب العالمية الثانية وهو نادى "الهلال" ثم أخذت كرة القدم في الانتشار من خلال تكوين فرق من الصومال والسودان وإيطاليا وهولندا مما أتاح الفرصة لتكوين دوري جاليات منذ وقت مبكر يعود لعام ١٩٤٧ حينما عززت أرامكو دعمها للرياضة من خلال مضاعفة الدعم العيني للفرق بعدما

أخذت الملاعب في الانتشار بشكل واضح. ويمكن القول أن أول ملعب يعتبر مناسباً لاستضافة الفرق أنشأته أرامكو في أوائل خمسينات القرن الماضي بمدينة الظهران^{٦٠}.

٦- التنمية العمرانية: تم وضع الأساس لبنية تحتية حديثة في عهد الملك سعود حينما بدء الاهتمام بفرن تخطيط المدن وبناء تجمعات سكنية على النمط الحديث واستلزم ذلك إنشاء خطوط الطرق والمطارات والموانئ ومحطات تحلية المياه وترافق ذلك مع تأسيس أجهزة حكومية جديدة فظهرت البلديات والوزارات لتلبية حاجات المدن الجديدة^{٦١} بعد الاتفاقية التي وقعها السيد العقيل مع شركة أرامكو عام ١٩٥١ والتي تضمنت برنامج تملك البيوت وحرصت أرامكو على إلحاق المكتبات الثقافية بالأحياء السكنية مثل مكتبة حي المنيرة عام ١٩٥٢، وحي الفرحة في بقيق عام ١٩٥٤، ومكتبة حي رضوى برأس تنورة عام ١٩٥٢، المهم أن نتاج هذا البرنامج السكني هو تقدم الآلاف للاستفادة منه والذي كان بالفعل أول نواة لإقامة تجمعات سكنية اتسعت لاحقاً لتصبح المدن المعروفة اليوم بـ: الدمام، الخبر، الظهران، ورأس تنورة، وبقيق،.. وغيرها، وفي إحصائية نشرت عام ١٩٦٧ حظيت مدينة الدمام بحوالي ١٩١٢ اتفاقية بناء أشراء بيوت فيها و١٩١٥ اتفاقية بالخبر، و٣٨٣ في البقيق و٩٦٤ في رحيمة، و١٠٤٢ في القطيف، و١١٣١ في الهفوف، و٦١ في الجبيل، ويرجع سبب الإقبال المتزايد على هذا البرنامج السكني أنه تضمن شروط تسديد ميسرة مثل تنازل الشركة عن حقها في السداد في حالة وفاة الموظف أو حالات الإصابة المقعدة. وفي النهاية فإن هذه الاتفاقيات شكلت عصب البنية العمرانية في المنطقة وحول هذا العصب زادت التجمعات التجارية والصناعية والزراعية واتسعت المدن وتضاعفت وتيرة التنمية، وعلى مدى تاريخه العريق أسهم برنامج تملك البيوت في إنشاء نحو ٤٥ ألف بيت وكان الأساس الذي

انطلقت منه عملية بناء الفلل الحديثة التي تعددت نماذجها وانتشرت بعد ذلك في سائر أنحاء المملكة^{٦٢} ومما لا شك فيه أن هذه التنمية العمرانية كان لابد وأن تحدث تغييرات عميقة الأثر في الهيكل الاجتماعي والديموغرافي في المملكة فوفرة المدن مع خلق المزيد من فرص العمل ساهم في جلب العديد سواء من المواطنين داخل المملكة أو العناصر الوافدة وتدرجيا امتزج السكان الأصليين بالعناصر الوافدة^{٦٣}.

إنها ملحمة بطلها النفط الذي إليه يرجع الفضل في إحداث تلك الطفرة الاقتصادية لدول المنطقة لاسيما السعودية التي تتربع على عرش الدول المنتجة والمصدرة فأكثر صادرات نفط المنطقة تأتي من السعودية بنسبة ٤٤% ما دفع بأكثر الأنظمة العالمية أهمية للسعى دوما لاسترضاء النظام السعودي حفاظا على مستقبله النفطي، فتحقق بفضل النفط معجزة الجمع بين النقيضين النظام الإسلامي الممثل في الدولة السعودية والنظام العلماني الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية لأن المصالح الاقتصادية لا تركز للمعتقدات الفكرية فكثيرا ما جمعت المصالح الاقتصادية بين دول مختلفة أيديولوجيا أنظمة إسلامية وأخرى شيوعية، وعلى مر التاريخ شهدت قارات العالم تبادل تجاري وثقافي وحضاري وهي تضم بين جنباتها شعوب متباينة فكريا ودينيا، وبحسب للدولة السعودية حفاظها على هويتها العربية والإسلامية رغم توطد علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تهاونت فيه دولا أخرى في الحفاظ على تلك الهوية رغم أن علاقة معظمها لم ترق للعلاقات السعودية الأمريكية.

الهوامش

- ١- الكتاب الإحصائي السنوي ١٣٨٥هـ، مصلحة الإحصاءات العامة وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ص ٧
- S.H. Longrigg, *Oil in The Middle East, Its Discovery and Development*, London, 1968, p. 26.
- Troeller, Gary (1976). *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud*. London: Routledge.
- ٢- المنطقة الشرقية وامتياز النفط، سمارك، عدد ١٦، السنة ٨، يوليو ١٩٩١، ص ٦٨-٦٩ ، أنظر أيضا : هارفي أكنور، الأثمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ص ٣٩٥
- 3- F.o 371/ 14455 Note on Petroleum Development May 1938
- ، سعيد بن سعيد القرني، المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو، دراسة تاريخية ١٩٣٢-١٩٨٠ ، دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، ص ٢١-٢٥ ، خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز دار العلم للملايين، بيروت، ط رابعة، ص ١٥
- American diplomatic relations with the middle East ، Thomas A. Bryson p.105-109، 1977، U.S.A. 1784- 1984
- 4- Records of Kuwait 1899-1961, Archive Editions 1989, Vol. 5, From Kuwait to Bushier 13 May, 1923 (الوثائق البريطانية المنشورة)
- ، د/ سيد فتحي الخولي، اقتصاديات البترول أولى دار حافظ للنشر، جدة، ص ٣٤٦ ، سعيد القرني، المرجع السابق، ص ١٤، خير الدين الزركلي، المرجع السابق، ص ١٤٩، دافيد هـ. فيني، بترول الصحراء، ترجمة إسماعيل الناظر، المكتبة الأهلية، بيروت، ص ٥٥ ،
- p.15، 1960، the Nether lands، Aramco Handbook، Roy and others ، Lebkicher
- ٥- المنطقة الشرقية وامتياز النفط، العدد السابق ،
- Thomas A Bryson, op-cit, P. 105-107, K.S. Twitchell, Saudi Arabia with an account of the development of its natural resources-third edition, greenwood press, 1969, p 213-215 ، أمين الريحاني، الملك عبد العزيز وأمين الريحاني ،
- الرسائل المتبادلة ، دار أمواج ، بيروت ، ٢٠٠١، ص ٣٨
- فيلبي ، هاري سنيت جون ، مغامرات النفط العربي ، ص ١٠٣

٦- سمير صارم ، النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية المجلة الجغرافية ٥/١٠/٢٠٠٩ ،
فيلبي هاري، المرجع السابق، ص ١٤٥

7- K.S Twitchell, op-cit, p.213-214 , "Agreement between the Saudi Arabian Government and the Arabian oil company(Aramco)", Government, second edition ,press ,1964 ، دارسينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٠ ،

، بدر الدين عباس الخصوص، «اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ببتروال خليج خلال فترة ما بين الحربين»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، العدد ٣١، يوليو ١٩٨٢، ص ١٩٣.

٨- المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، ج ٢ ، جريدة دنيا الوطن، غزة ١١/١/٢٠٠٤
9-K.S Twitchell, op-cit, p.214,221

١٠- جريون بنسون ، المرجع السابق

*بتاريخ ١٧/١/١٩٥٦

١١- محمد عبد القادر جاسم، العلاقات السعودية الأمريكية ما الذي تغير بعد مرور ٥٠ عاما ، أغسطس، ٢٠٠٦،

12-Rachel Bronson, Thicker than oil. Arabia America's uneasy partnership with Saudi, oxford university, press, April 2006

، ديفيد أوتاي، الولايات المتحدة والسعودية منذ ١٩٣٠، معهد أبحاث السياسة الخارجية، ٢٠٠٩، ص ٣

والمعروفة Standard oil California Arabian Company ١٣- شركة كاليفورنيا أريبيان ستاندرد أويل بالاسم المختصر (سوكال) وقد أسستها شركة شيفرون ثم تحول اسمها إلى أريبيان أمريكان أويل كومباني

أو أرامكو وأصبحت أرامكو مؤلفة من أربعة شركات نفطية هي "تيوجرس" Arabian American oil company

، و"تكساسكو"، و"سوكال"، و"سكسوني" بنسب متساوية. وتعرف أرامكو أيضا باسم الشقيقات السبع لأنها جزء من سبع شركات كبرى تتحكم في مسار وعملية إنتاج النفط العالمي.

١٤- أنظر نص عقد الامتياز بالجريدة الرسمية (أم القرى) في ١٤/٧/١٩٣٣ عدد ٤٤٨

-Philby H.Stj.B Arabian oil ventures, D.C, 1964, P.27, Leblicher, Roy, Aramco and world oil, p.30-46, David Holden & Richard Jon, the house of Saudi-pan Books Ltd, London 1932, p.120

١٥- د/احمد عبد الرحيم مصطفى الولايات المتحدة والمشرق العربي ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ١٩٩٠ ، ص ٢٣-٢٥

١٦- د/ رأفت غنيمي الشيخ، الملك عبد العزيز وفلسطين من خلال الاتصالات مع الرئيسين الأمريكيين روزفلت وترومان، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ص ٢ ، د/ عبد المحسن بن سعيد العتيبي ،مقاله عن هذا الموضوع بجريدة الرياض ، عدد ١٤٥٧، ١٦/٨/٢٠٠٨

١٧- غرفة الشرقية، واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية السعودية الأمريكية ، إعداد مركز الدراسات والبحوث، مايو ٢٠١٠ ، صلاح المراكبي، خمسون عاما على اكتشاف النفط في المملكة، الغرفة التجارية والصناعية، المنطقة الشرقية، ص ٣٠-٣١

David Holden & Richard Jon, op-cit, p.18 مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الرابع، أبريل ١٩٨٣ .

١٨- كان هولمز قد تمكن من الحصول علي موافقة الملك عبد العزيز آل سعود بمنح الشركة الشرقية الامتياز في الجزء الخاص بالمملكة السعودية من المنطقة المحايدة ، وشجعت هذه الموافقة السعودية حكومة الكويت لاتخاذ نفس الموقف فمنح الشيخ أحمد الجابر الامتياز ذاته للشركة الشرقية في الجزء الخاص بالكويت في المنطقة المحايدة ما شجع بريطانيا علي السعي لعقد مجموعة من اتفاقيات النفط مع حكام الخليج ليس فقط بغرض الاستحواذ علي الثروة النفطية ولكن لسد كل المنافذ أمام المساعي الأمريكية ما أدى لاستفزاز أمريكا أنظر :

F.D 371/ 1445 Note on Petroleum Development May 1938.

Records of Kuwait from Anglo Persian Co. to Labnon office 18 June 1924, p. 46.

,Supplemental concession Agreement of may 31, 1939, p.18

١٩- عبد الحميد الأحديب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، مؤسسة توفيق، بيروت، ١٩٨٢، ط أولى ، المرسوم الملكي ١٣٨٩/١/١٩ هـ رقم م/١، د/أحمد عبد الحميد عشوش، د/عمر أبو بكر باخشب، النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في دول مجلس التعاون الخليجي، منشورات شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٠

Agreement Between the Saudi Arab Government and the Arabian American oil Company, p.25-33

انظر ايضا د/احمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق.

٢٠- ولير كرين إيفلاند، حبال من رمل، المقال السابق، قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط

21- National Archives of the U.S.A, no, 89 of 1/10 sept 29, 1928, p.77,

ولبر كرين إيفلاند، حبال، من رمل ، قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، عدد، ٤ أبريل ١٩٨٢.

22-U.S.F.R Memorandum by the under secretary of state (welles) to the chief of the division of near Eastern Affairs & U.S.F.R the charge in Saudi Arabia(MOOSE) to the Secretary of State, Jedda, may1, 1942

23-U.S.F.R, The secretary of state to president Roosevelt, Washington, March30,1943, & U.S.F.R The secretary of state to the Minister in Egypt (kirk), Washington, May3, 1943

٢٤- ويكديا الموسوعة الحرة

٢٥- جريون بنسون، المرجع السابق، ص ١٠ ، ولبركرين إيفلاند ، المرجع السابق

٢٦- رأفت الشيخ ، المقال السابق، ص ٣

٢٧- جريون بنسون ، المرجع السابق ، ص ١٠

٢٨- نفس المصدر ، ص ١٢-٢٥

29-Sheean, v: Faisal, the king and his kingdom, university press of Arabia, 1975, p.52-53

-Wa , D.C, the foreign policy of Ibn Saud 1936-1939, Journal of central Asian society, April 1963, p.153

السابق، ص ١٠ ،

غرفة الشرقية، المصدر السابق، أحمد عبد الغفور عطار، صقر الجزيرة العربية، ط ٣، بيروت، ١٩٧٢، ص ٦٧١-٦٧٢

، محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس، ط أولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٧٠

30-F.R.U.S, Memorandum of Conversation by the chief of the Division of near eastern affairs (Alling), washington, V:III, 1945, p.1006,1007 محمد

حسنيين هيكل، المرجع السابق، ص ٤٧٠

، أحمد عبد الغفور عطار، ابن سعود وفلسطين، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٨١، جريون بنسون،

المرجع السابق، ص ١٠

، د/ رأفت الشيخ، المقال السابق ، ص ٨

٣١- ديفيد أوتاي ، المرجع السابق .

٣٢- نفس المصدر.

33- foreign Relation of the United States Diplomatic paprs.1944,1945,1946,1947,1949,1950

- ، المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، ج ٢، جريدة دنيا الوطن، غزة، ١/١١/٢٠٠٤،
٣٤- ديفيد أوتاي ، المرجع السابق
٣٥- جريدة دنيا الوطن، العدد السابق، د/ أحمد عبد الحميد عشوش، د/عمر أبو بكر خشب،
النظام القانوني للاتفاقيات البترولية في دول مجلس التعاون الخليجي، الإسكندرية، منشورات
شباب الجامعة، ١٩٩٠، ص ٢٤
٣٦- خط التابلاين واتفاقيه المملكة العربية السعودية، سمارك، السنة الثالثة، عدد ١٩٩٠،
أبريل ١٩٩٢، ص ٦٦

Agreement between Saudi Arab Government and trans Arabian pipe line company and related documents second prining articles,1965, p.50
,Hoskins Halford, Bulle ne, No.1, Middle East oil, p.50 IN united states foreign policy, public Affairs

- Leeman(Wanyne A.)the price of the Middle east oil, An Essy in poli cal(4)economy, corneal university prees, New York, 1962, p.159
37-The Saudi Arabian Government and Arabian American oil company, Basic agreements and selected document of March24, 1963
-Faud Rauhani, concession Agreements: survey and future trends, seminar paper, opec, Vienna, 30June-6July, 1969, p.132
-Stebbins Richard p. the united state in world a airs, new York, 1952, p. 267

- جريدة أم القرى ، ٤ ذو القعدة ١٣٨٢هـ ، د/أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ،
على إبراهيم النعيمي، محاضرة بعنوان(السياسة البترولية والتعدينية للملكة العربية السعودية)،
جريدة الجزيرة، الرياض، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥، عدد ٨٠٤٣

٣٨- المشاركة تعنى التدخل في العمليات البترولية المكتملة وهي العملية التي كانت محرومة
منها المملكة والتي جعلت من سيطرة أرامكو على البترول السعودي سيطرة كاملة .

٣٩- أمر ملكي رقم ٣٧ في ٣/٧/١٣٨٠هـ

٤٠- عبد الله الطريقي هو أول وزير نفط شغل هذا المنصب في ٣/٧/١٣٨٠ - ٩/١٠/١٣٨١
وكان قبل ذلك أي منذ عام ١٩٥٤ وزيرا عاما لإدارة شؤون الزيت والمعادن وظل في هذا
المنصب حتى تعيينه وزيرا للبترول .

- ٤١- أنظر حديث وزير النفط السعودي لمجلة أخبار البترول والمعادن، السنة الأولى، العدد الأول، أغسطس ١٩٦١، ص ٥، الخطة التنموية الثالثة للملكة العربية السعودية ١٤٠٠-١٤٠٥ هـ، مطبوعات تهامة، ص ١١٧
- ٤٢- أعلن عن انشاء منظمة الأوبك في سبتمبر ١٩٦٠ عقب الاجتماع في بغداد في الفترة من ١٠-١٤ سبتمبر ١٩٦٠ أنظر: الإدارة القانونية، وزارة البترول والثروة المعدنية، قرارات اجتماع مؤتمر بغداد ١٩٦٠، ج ١، رقم ٥٥//١/٢

Alsowayegh, Abdulaziz Arab petro-po ،

- ٤٣- عبد الله الطريقي، أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول، أخبار البترول والمعادن، العلاقات العامة، وزارة البترول والثروة المعدنية، السنة الأولى، العدد الخامس، ١٣٨١، ص ١١
- ،Faud Rauhani, Concession Agreements: survey and future trends, papers presented at: seminar on international oil the energy policies of the producing and consuming countries, OPEC, Vienna, 30June- 6July, 1969, p.5

، Yamani, Ahmed Zaki, "participation versus nationalisation", Alecture delivered at the third seminar on the economic of international petroleum industry, American university of Beirut, spring, 1969 .

، OPEC Selected documents of the international petroleum industry, Vienna, 1972, p.43

44- OPEC Selected documents of the international petroleum industry, Vienna, 1972, p.42

- ٤٥- ليلى أبو العطار، الأوبك تدخل مرحلة الشراكة، المؤسسة المصرية العامة للبترول، مجلة البترول، المجلد الثامن، العدد الثالث، مارس ١٩٧١، ص ١١

٤٦- هيثم الحوراني، مشاكل التنمية في المنطقة العربية، المجلة العربية للإدارة، أكتوبر ١٩٨٠، ص ٥١، د/أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، ص ٧

47- Shwadran Ben Jamin, the middle east oil and the reat powers, new York, 1955, p.308

٤٨- أنظر التقرير السنوي لأرامكو عام ١٩٦٣، ص ٢٩

٤٩- ظاهر عبد الهادي حسن، استراتيجية التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية

٥٠- أرامكو.. أسرار التغيير وبناء الإنسان والمدن، جريدة الشرق الأوسط ، عدد ١٠٧٦٦ ، ٢٠ مايو ٢٠٠٨

51-Michael Cheney, Big oil man from Arabia, Heinmann, London, 1958, p. 271

٥٢- عبد الله ناصر السبيعي، اكتشاف النفط وأثره على الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية ١٩٣٣-١٩٦٠، ص ١٩٠-١٩٥

٥٣- نفس المصدر

٥٤- جريدة الشرق الأوسط ، العدد السابق

٥٥- نفس المصدر

٥٦- د/سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات البترول، مكتبة دار حافظ، جدة ، ط أولى، ١٩٨٨، ص ٣٥٢ ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد السابق ٣٥٢

٥٧- د/ سيد فتحي الخولي، المرجع السابق، ص ٣٥٢؟

٥٨- جريدة الشرق الأوسط ، العدد السابق ، سيد فتحي الخولي ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

٥٩- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٣٩

Com -Aramco- days. Blogspot.

٦٠- أرامكو أحاديث وذكريات

٦١- عبد الله ناصر السبيعي ، المرجع السابق ، ص ١٣٤-١٩٢ ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد السابق ،

-Giblert Jenkins, oil economist's handbook, applied science publishers limited, London, 1977, p. 130

٦٢- جريدة الشرق الأوسط ، المقال السابق، أرامكو.. أسرار التنمية وبناء الإنسان والمدن.

٦٣- عبد الله ناصر السبيعي، المرجع السابق، ص ١٣٤-١٩٢، جريدة الشرق الأوسط، العدد السابق،

-Giblert Jenkins, oil economist's handbook, applied science publishers limited, London, 1977, p. 130